مديات تضمين معايير ضمان الجودة في التعليم العالي لمفاهيم التنمية المستدامة

م. مقداد عبد الوهاب الخطيب

م. ليلى لطيف علوان

مركز بحوث البيئة

المستخلص:

التعليم من اجل التنمية المستدامة هو مطلب، حثت الامم المتحدة على تبنيه، من اجل تفاعل مجمل العملية التعليمية مع التحديات التنموية، الوطنية والعالمية، وتسخير التعليم لاعداد الكفاءات اللازمة للتخطيط لتخفيف وطأة هذه التحديات او التكيف لها. لما كان مثل هذا التعليم ضرورة تنموية وحاجة ملحة لتامين الاهداف الانمائية للشعوب، فان من الاولى ان تقوم اسس التعليم الجامعي على مبادئه (التعليم من اجل التنمية المستدامة) او على الاقل تضمين معايير الجودة للجامعات اسس ومفاهيم ومحددات تتصل بجوهر التعليم من اجل التنمية المستدامة سواء في التركيبة المؤسسية للجامعات او مفردات ادائها، كالمناهج او الابحاث او الممارسات الميدانية.

تدرس هذه الورقة مديات تضمين معايير الجودة السائدة في العراق لمفاهيم التعليم من اجل التنمية المستدامة من خلال احصاء تواجد كلمات ارشادية تتصل بجوهر التنمية المستدامة في احد عشر محورا تمثل معايير الجودة للجامعات العراقية.

١-المقدمة:

برغم مرور اكثر من عشرين عاما على اول مؤتمرات قمة الارض للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو (ريو ١٩٩٢)، وما تلاه من تنسيقات دولية للترويج لمفهوم التنمية المستدامة والتي توجت باعلان الامم المتحدة للسنوات ٢٠٠٥– ٢٠١٤ بعقد التثقيف من اجل التنمية المستدامة، فان العراق لا يزال غافلا عما بات يهدد امنه المجتمعي والبيئي والاقتصادي ويفتقر الى اهم سبل مواجهتها؛ تعليم واعي للمتغيرات الكونية ومدركا لتبعاتها وما ستؤول اليه من التحديات على المستوى الوطني وكيفية التكيف لها او معالجتها.

يواجه العراق تحديات كبيرة ومتداخلة افضت الى تعقيد المشهد التنموي الحالي وبات يهدد بشكل مباشر مستقبل الاجيال القادمة كما هو بالنسبة للجيل الحالي، بينما بات التعليم التقليدي قاصرا في مواجهة المستجدات السياسية العالمية والمتطلبات التنموية فيما تحتويه من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فنفوس العراق حاليا تتراوح بين ٣١,٧ مليون [١] و ٣٢,٩٦ مليون [٢] ومن المؤكد

، نتيجة زيادة سنوية للسكان تتراوح بين ٢,٦٦ % [٣] الى ٣ % [٤]، سيصل عدد نفوس العراق بحلول عام ٢٠٣٠ الى ٦٠ مليون نسمة اي ضعف تعداد نفوسه الحالي. يقابل ذلك تهديد جدي بالجفاف التام لنهري دجلة والفرات في عام ٢٠٤٠ [٥] [٦]. نتيجة مجمل السدود المقامة على مجرى النهرين (دجلة والفرات) من جهة، وتجاوزات دول الجوار على الحقوق العراقية في المياه (الاقليمية والمتشاطئة). هذا فضلا عن عدم وجود ستراتيجية واضحة لتنمية الريف وتشجيع الفلاحين على العودة لمزارعهم واراضيهم التي هجروها لمجل اسباب، تتعلق بعضها بالسابق والاخر بالحديث. تصاحب كل الاسباب السابقة قصور واضح في ادارة المياه (الشرب والسقي) مما سيهدد بلاد ما بين النهرين (العراق) بمجاعة شاملة ونقص في امدادات مياه الشرب، ستؤدي الى تعريض حياة مجموع المجتمع العراقي الى تهديدات جدية، فضلا عن تقويض التنمية والاجهاز على المنجزات المتحققة، وبالتالي تبديد المنفق عليها كليا. كما ان الايرادات من النفط في عام ٢٠١١ بلغت ٨٨,٨ % من مجمل الايرادات المتحققة للدولة العراقية [٧]، وبما يعنييه ذلك من ان العراق معتمد كليا على الصادرات النفطية في موارده، بالرغم من كونها ثروة ناضبة من جهة ومن جهة اخرى باتت مهددة بمحدودية التداول في ظل عولمة الطاقة وابتكار التقنيات الصديقة للبيئة والدعوة الاممية الى النمو الاخضر.

بادرت الدول المتطلعة الى مستقبل افضل لتبني "التعليم من أجل التنمية المستدامة" والذي يمكن ان يلخص (وبحسب اليونسكو) في كونه: [٨]

- تعليم يمكّن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة.
- تعليم يتيسَّر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، بيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة).
- تعليم يُعِدّ مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية من حيث يمكّن جميع الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.
- تعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة.
- تعليم يضمن تفتح الشخص تفتحا متوازنا

برغم مرور اكثر من ثلاثة عقود على تبني مفهوم التنمية المستدامة واتخاذ الامم المتحدة العقد ٢٠٠٥-٢٠١٤ للتعليم من اجل التنمية المستدامة، يبدو ان "التنمية المستدامة" منسية تماما في جميع مراحل الدراسة في العراق ابتداءا من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية. وسائل الإعلام المحلية، التي كان ينبغي أن يكون جزءا من التعليم العام، تتجاهل أيضا "التنمية المستدامة" سواءا كمفهوم أو حتى كمصطلح، ولا تقدمه كما المصطلحات السياسية او الاجتماعية الاخرى.

ان قراءة بسيطة لمثلث التعاون التنموي من خلال الشراكة الثلاثية (شكل رقم – ١) وكذلك عجلات الاستدامة (شكل رقم – ٢)، يمكنها ان تبين ماهية الدور الاستثنائي للشباب الجامعي في التربع على كافة حلقات الاداء التنموي لاي بلد. فهم الوحيدون الذين ينتقلون من دائرة المجتمع (كونهم مواطنون) الى دائرة المؤسسات التخصصية (بعد حصولهم على الشهادة الجامعية) ومن بعدها بزمن لابد ان يكون لهم الحصة الكبرى في ادارة الحكومة او الدولة عموما كمتخذي قرار. ان من يؤمن بهكذا تحول لفئة الشباب بين حلقات الاداء التنموي لابد وان يؤمن بما يجب ان يكون عليه دورهم في عملية التنمية واستدامتها، والتي وللاسف نجدها معطلة تماما ان لم نقل عكسية. ذلك كله يلقي بتبعات التقصير في الاداء التنموي للشباب على برامج التعليم المتعاقبة (من الابتدائي الى الجامعي) ويجعل من عملية التعليم في العراق عبئا جديدا على التنمية المتعثرة اصلا من خلال تخريج دفعات هائلة عدديا لا تتوائم مع قطاعات العمل وليس لها من الخبرات الحرفية ما يؤهلها للابداع والابتكار والاعتماد على القدرات الفردية والذاتية.

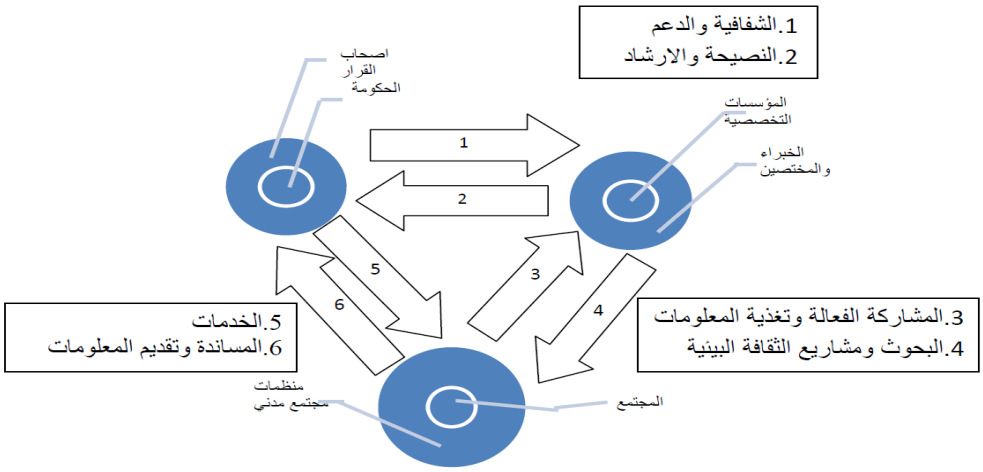

الشراكة الثلاثية

المجتمع، الحكومة والمؤسسات التخصصية

(مقداد الخطيب، تشرين اول 2009)

الشراكة الثلاثية (شكل رقم – ١)

عجلات الاستدامة (شكل رقم – ٢)

تتحمل الجامعات في العراق تركة تعليمية وتربوية ثقيلة نتيجة عوامل مختلفة ادت بمجملها الى تدهور مراحل التعليم الاولية (الابتدائي والمتوسط والثانوي) وبما انعكس على طلبة الجامعات في نواحي؛ مستويات التعليم، التجارب الاجتماعية، الثقافة العامة واهمها ادراك المسؤولية المجتمعية والمواطنة. برغم ذلك، تبقى مسؤولية الجامعات هي الاكبر في تحسين الاداء ورقي عطاء الطالب لاعتبارات عديدة تتصل بقدرات التدريسيين الجامعيين وما يليه من تميزهم في الاداء من جهة ومن جهة اخرى بلوغ الطالب الجامعي مرحلة النضج الفكري والتكامل العقلي ودنوه من بداية مراحل حياته العملية.

الجامعة، بما تحتويها من كفاءات اكاديمية ونخب شبابية طلابية، هي مركز مؤسسي، علمي، ثقافي وتربوي، يجدر به ان يكون نموذجا يتجلى فيه العطاء من اجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي لن تتحقق الا بوعي مجتمعي لضرورتها وباستشارة وتخطيط من الخبراء والمختصين ودعم متخذي القرار. هذا التميز الحضاري للجامعة يجعل منها منهلا للجيل الحاضر وغرسة امل للاجيال القادمة.

تعتبر الجامعة، بما تحتويه من الكوادر الاكاديمية العلمية المتقدمة والطلبة الشباب، من اهم مصادر دعم راس المال البشري والاجتماعي الذي يمثل اهم رؤوس اموال التنمية المستدامة. فطلبة الجامعة هم بضمن الشريحة العمرية التي صنفتها الامم المتحدة بالشباب والتي تتراوح اعمارهم بين ١٥ – ٢٤ سنة وهي نفسها تمثل نسبة تتجاوز ٢٠% من المجتمع العراقي. ان مثل هذه النسبة العالية (عالميا) تستحق ان تدار شؤونها بحكمة وتروي ودراسة وبحث، وبمشاركة حقيقية من ارقى الفئات المجتمعية (الاكاديميون). من هنا يمكن استنتاج ضرورة توجيه الطالب الجامعي وتحت اشراف اكاديمي من خلال؛ المناهج الدراسية والمشاريع البحثية والبرامج التثقيفية والدورات التربوية ليكون جزء اساسي في عملية التحول التنموي سواء اثناء تواجده في الجامعة (خلال سنوات الدراسة) او بدء حياته العملية في القطاع الخاص او العام. ان تفهم الطلبة الجامعيين للتحديات التي تواجه مستقبلهم هي ضرورة اكيدة لترسيخ وعي الطالب الجامعي

لمستلزمات التنمية المستدامة ولبناء القيادات الشبابية في الحاضر وتحويلها من طاقة كامنة الى حركية قادرة على قيادة المجتمع في المستقبل.

لكي نحقق التواصل بين التعليم العالي ومستلزمات التنمية المستدامة يجب ان تكون الجامعات جزءا من العملية التنموية سواء من ناحية تركيبتها المؤسسية او نتاجها التنموي؛ البحثي – العلمي – التربوي، من خلال اعداد جيل مستقبلي مؤمن بالتنمية المستدامة وحتمية تحقيقها. ان تلك المهمة لا يمكن ان تتحقق الا من خلال جامعات تخضع اسس تقييمها لكفاءة ادائها التنموي من خلال معايير جودة تتناسب وضرورات التعليم في تخريج طالب ذو كفاءات تخصصية وقادر على التخطيط في ضوء الادراك التام للتحديات التنموية التي تواجهها الامم او الشعوب.

هناك علاقة وطيدة بين إنتاجية المجتمعات ومعايير تقييم الجودة المعرفية وارتفاع مستوى التعليم العالي، فكلما زادت جودة التعليم في المجتمع ازدادت إنتاجيتهُ. وهذا ما يمكن تطبيقه على الأفراد أيضاً فكلما ارتفع مستوى التعليم لدى الفرد ارتفعت إنتاجيته، بقدر ارتقاء معدلاته المعرفية. وهذا ما يؤيد النظريات التنموية والاقتصادية [٩] (الشهري، ٢٠٠٧: ١٩). الشهري، علي سليمان (٢٠٠٧). العلاقة بين التعليم والعمل في واقع متغير. دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم. عمّان (١٩– ٢٤).

"لكي تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية لتحقيق الجودة الشاملة يجب وضع قاعدة عريضة من المعلومات والمؤشرات التي تمكن كافة الإدارات و متخذي القرار من الوقوف على مؤشرات القصور والقوة داخل المؤسسة التعليمية [١٠].

تعرف ضمان الجودة بأنها مجموعة النشاطات والأجراءآت التي تتخذها المؤسسة وفقا لمعايير محددة مسبقا للمنتج أو الخدمة يتم بالفعل الوصول اليها بأنتظام ،وهي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي وتهدف دائما الى التقليل من الوقوع في أخطاء تؤدي الى الفشل ومن أمثلتها تطوير المقررات الدراسية وإجراء مراجعات مستمرة للبرامج الأكاديمية، ووضع الحوافز، وتطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المؤسسة [١١].

يحقق ضبط جودة التعليم عدداً من الأهداف والفوائد لعل أبرزها ما يلي [١٢]:١ – مراجعة المنتج التعليمي المباشر وهو الطالب من حيث العوائد المباشرة وغير المباشرة طويلة المدى وقصيرة المدى ذات التأثيرات الفردية والاجتماعية التي تعبر عن مجموعة التغيرات السلوكية والشخصية لدى الطالب مثل القيم والولاء والانتماء والدافعية والانجاز وتحقيق الذات.٢ – مراجعة المنتج التعليمي غير المباشر مثل التغيرات الثقافية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية التي يحدثها التعليم في المجتمع من خلال تنشئة أفراده ويؤثر بها في مستوى تقدمه ومدى تحضره.٣ – اكتشاف حلقات الهدر وأنواعه المختلفة من هدر مالي وهدر بشري وهدر زمني، وتقدير معدلاتها وتأثيرها على كفاءة التعليم الداخلية والخارجية.٤ – تطوير التعليم من خلال تقييم النظام التعليمي وتشخيص أوجه

القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات، حتى يتحول التقويم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية [١٣].

٢ – مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان معايير ضمان الجودة المطبقة في مؤسسات التعليم العالي والخاصة باتحاد الجامعات العربية تفتقر الى مفاهيم التنمية المستدامة وهي بذلك لن تكون مؤثرة في اعداد نخب ممن يفترض ان يكونوا مهيئين كمخططين ستراتيجين يدمجون في قيادة القطاعات التنموي او كمتخذي قرار من الاجيال المتعاقبة للطلبة الجامعيين.

٣ – أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تقصي توافق معايير ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي مع اهدافه في تهيئة قوى بشرية داعمة للتنمية المستدامة من خلال تضمين مفاهيم التنمية المستدامة لمعايير الجودة بالتعليم العالي.

٤ – أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم اتفاق او ابتعاد معايير ضمان الجودة في التعليم العالي عن مقومات واسس التنمية المستدامة من خلال البحث عن مفردات لغوية معتمدة في ادبيات التنمية المستدامة في معايير ضمان الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي والتوصل الى توصيات بتطوير المعايير باتجاه التنمية المستدامة.

٥– منهجية البحث:

تقوم منهجية البحث على اختيار ٣٠ كلمة ارشادية شائعة باسس ومبادئ التنمية المستدامة وقد تم احصاء معدلات تضمين هذه الكلمات في معايير ضمان الجودة في التعليم العالي والمحددة من قبل اتحاد الجامعات العربية والبالغة ٥٨٨ معيار واقعة بضمن احد عشر محور.

٦– النتائج:

تبين من خلال احصاء تواجد الكلمات الارشادية في محاور معايير الجودة بان هذه المعايير خالية تماما من اي منها، مما يؤكد عدم انسجام معايير الجودة مع التعليم من اجل التنمية المستدامة والذي يؤكد على ضرورة توسيع افق الدارسين والتدريسيين على حد سواء باسس ومبادئ التنمية المستدامة وبضمنها دمج مفاهيم الاستدامة ومفرداتها اللغوية مع برامج التعليم ومعايير تقييم الجامعات.

يبين الجدول رقم – ١ المفردات المنتخبة والتي يتردد استخدامها في ادبيات التنمية المستدامة ومعدل تواجدها بضمن احد عشر محورا يمثلون معايير الجودة في التعليم العالي والمتضمنة ٥٨٨ معيار.

جدول رقم – ١

الكلمات الارشادية

#	الكلمات الارشادية	معدل تردد (الكلمة او العبارة) بضمن معايير الجودة
١	تنمية مستدامة	صفر
٢	راس مال اجتماعي	صفر
٣	راس مال بشري	صفر
٤	ماء	صفر
٥	هواء	صفر
٦	تربة	صفر
٧	ملوثات	صفر
٨	كوارث	صفر
٩	طاقة	صفر
١٠	ستراتيجية تنمية مستدامة	صفر
١١	حكم رشيد	صفر
١٢	قيادة	صفر
١٣	شباب	صفر
١٤	فقر	صفر
١٥	صحة	صفر
١٦	مساواة	صفر
١٧	الاجيال القادمة	صفر
١٨	نفايات	صفر
١٩	تعليم من اجل التنمية المستدامة	صفر
٢٠	تثقيف من اجل التنمية المستدامة	صفر
٢١	استدامة	صفر
٢٢	انصاف	صفر
٢٣	عدالة	صفر
٢٤	انظمة احيائية	صفر
٢٥	قدرة الاستيعاب	صفر
٢٦	تغير مناخي	صفر
٢٧	نمو اخضر	صفر
٢٨	اقتصاد اخضر	صفر
٢٩	استهلاك مستدام	صفر
٣٠	انتاج مستدام	صفر

٧- المناقشة:

التعليم عموما هو وسيلة لتهيئة كفاءات وطنية متمكنة من التخطيط الآني والاستراتيجي في ضوء التحديات الداخلية والخارجية والطبيعية وبادراك تام لتداخل العناصر البيئية والاجتماعية والاقتصادية في تلبية الاحتياجات البشرية في الحاضر كما في المستقبل. بذلك تكون اولى مهمات التعليم هي تسخير الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الاهداف الانمائية دون تناسي حقوق الاجيال القادمة في نصيبهم من هذه الموارد وبما يتيح لهم فرص تلبية احتياجاتهم على حد سواء. على ذلك فان كفاءة اداء التعليم يرتبط بشكل اساسي بامكانية التعليم في استثمار الفرص للبناء التنموي من خلال مناهج تعليمية وممارسات مدرسية (صفية ولا صفية) ومشاهدات ميدانية وبحوث ودراسات علمية–عملية تحقق الغاية المرجوة من التعليم والانتقال بمنهجيته من التعليم التقليدي الى تعليم من اجل التنمية المستدامة ليحقق الدمج الكامل للكفاءات العلمية الوطنية مع الخطط التنموية وفي ضوء فهم ضرورة ان تكون تلك التنمية مستدامة بمعنى ان تكون مستمرة ومتجددة، متصاعدة ولا تتوقف ضامنة لتحقيق الرفاهية لاجيال اليوم والاجيال القادمة.

لا شك بان ما يعانيه التعليم العالي اليوم من اخفاقات كبيرة هو محصلة منطقية لسوء ما قبله من التعليم الاولي والثانوي ولكنه (التعليم العالي) يبقى مسؤولا مباشرا عن الامتيازات المعرفية للخريجين الجامعيين وبما يتمخض عنها من الاداء التخصصي في قطاعات العمل وما يليه من الاداء التنموي لهذه القطاعات. ان وضع تقييمات الاداء للتعليم او ما يسمى بمعايير الجودة لا يجب ان تغفل عن حقيقة كون التعليم وسيلة لدمج المعرفة مع الواقع وبعدها استخلاص منهجيات علمية–عملية متمكنة من تجاوز المحن والتغلب على الصعاب في مواجهة التحديات كافة سواء كانت طبيعية ام بشرية، محلية وطنية ام خارجية اممية. ان ارتباط مفاهيم واسس التنمية المستدامة بكافة تفاصيل واسلوب المعيشة اليومية للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل وعلى كافة المستويات يجب يجعل من هذه المفاهيم والاسس محورا لعملية التعليم وبكافة مراحله.

ان طبيعة تشابك الاهداف الانمائية للالفية الثالثة MDGs والصلة العضوية فيما بينها في تحقيق المعيشة المرفهة للمجتمع تجعل من شروط تحقيقها واجبا انسانيا وتلبية اساسية للحقوق المدنية وبذلك ترتبط اسس التخطيط لتحقيق هذه الاهداف بمؤشرات الحكم الرشيد ومبادئ حقوق الانسان. كذلك فان تحقيق الاهداف الانمائية يجب ان يقترن بنظرة موضوعية لسبل استهلاك الموارد في تحقيقها وبما يضمن الاستثمار الامثل لهذه الموارد وتدويرها كمنجزات تنموية مستدامة تحقق الخير والمنفعة للجيل الحالي كما الاجيال القادمة. ان عملية تدوير الموارد المتاحة حاليا، سواء كانت بشرية ام طبيعية، يجب ان تقترن بفهم حقيقي لمستلزمات تحقيق اقتصاد اخضر وبيئة مستدامة ومجتمع واعي لمسؤوليته في عملية التحول هذه. كل تلك اضرورات لا يمكن ان يحققها نظام تعليم عالي تقليدي مبتلى برتابة ما قبله من التعليم الاولي والثانوي.

التنمة المستدامة واسسها مجال معرفي وليس تخصصي يرتبط بكافة مفردات الحياة اليومية وبذلك فان ميادء التنمية المستدامة تتعدى التخصصات العلمية الى الادبية والشريعة والفن واللغة وغيرها. بذلك تنفرد مبادئ واسس التنمية المستدامة في تداخلها مع كافة تخصصات المناهج التدريسية في التعليم العالي. كذلك فان تداول التنمية المستدامة في مختلف المجالات المعرفية يتم من خلال مصطلحات لغوية ترتبط بمبادئ واسس التنمية المستدامة كما هي باقي المعارف والعلوم. برغم وجود مشتركات كثيرة، فان المصطلحات التي ترتبط باي من العلوم يمكن تمييزها بسهولة من قبل المختصين. قد تتباين المصطلحات في تخصصين احدها اجتماعي والاخر علمي ولكن المفردات المعبرة عن (اسس وميادئ) التنمية المستدامة هي نفسها حين تتعامل مع اي من التخصصات، سواء العلمية منها ام الانسانية.

برغم الامل الكبير في ان تكون هناك مراحل تقييم مستمرة للتعليم العالي ومنها معايير الجودة، فقد وجد ان معايير ضمان الجودة الخاصة باتحاد الجامعات العربية والمعتمدة في مؤسسات التعليم العالي البحث والمستخدمة حاليا في الجامعات العراقية خالية تماما من اي من المفردات او المصطلحات التي تعبر عن مضامين التنمية المستدامة. تشتمل معايير ضمان الجودة الخاصة باتحاد الجامعات العربية، على **(١١)** محورا تتضمن **(٢١)** مقياسا و (٥٨٨) معيارا. تم تحديد ثلاثون مصطلحا وثيق الصلة بمبادئ واسس التنمية المستدامة واستخدمت ككلمات ارشادية لمضامين التنمية المستدامة في المحاور (جدول رقم ١) حيث تبين ان المحاور خالية تماما من اي من تلك الكلمات الارشادية وبما ينعكس على افتقار معايير، يفترض بها ان تقيس جودة التعليم، من مبررات وجود التعليم ومهمته الاساسية في دعم التنمية واستدامتها.

٨- الاستنتاجات والتوصيات

برغم اشراف عقد التعليم من اجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) على الانتهاء، لا يزال التعليم العالي في العراق اسير مفاهيم بالية لم تعد متوافقة مع عالم اليوم حيث التحديات الجسام تعصف بالعراق وتعرقل، وربما توقف، عجلة التنمية فيه. كذلك فان معايير ضمان الجودة للجامعات العراقية، والتي يفترض بها ان تعين متخذي القرار على تحديد واقع التعليم واستجابته لهذه التحديات، يبدو انها غير جديرة بالمهمة التي اوكلت اليها من ناحية تقييمها لتوافق التعليم مع حاجات المجتمع وتلبية المستجدات التنموية فيه. ان استحداث معايير لضمان جودة التعليم في العراق مهمة اساسية يجب ان تضطلع بها كافة المؤسسات التنموية وقطاعات العمل من خلال سلسلة من ورش العمل المشتركة مما يمكن التعليم العالي من توجيه المناهج الدراسية والانشطة المختلفة للطلبة والتدريسيين بما يتفق مع حاجات التنمية وتستند الى مفاهيم الاستدامة لضمان تنفيذ برامج التنمية من جهة واعداد الكفاءات الجديرة بقيادة عملية التحول التنموي الى تنمية مستدامة من جهة اخرى.

المصادر

References

[١] Iraq Knowledge Network, Labor Force Factsheet, December

٢٠١١

[٢] World Bank, ٢٠١١, http://data.worldbank.org/country/iraq

[٣] By Resource, http://www.mapsofworld.com/iraq/iraq-population.html

[٤] National Report of Human Development Status in Iraq ٢٠٠٨

[٥] Iraqi daily Times, http://iraqdailytimes.com/un-tigris-and-euphrates-rivers-could-completely-dry-up-by-٢٠٤٠/

[٦] Water in Iraq: Facts and Figures, http://iq.one.un.org/documents/١٥٥/UNICEF%٢٠media%٢٠advisory%٢٠and%٢٠facts.pdf

[٧] ا.د. عبد الحسين محمد العنبكي، ا.م.د. حيدر عبد حسن الجبوري، مهند عزيز محمد الشلال. "تحليل موازنة (٢٠١١) في العراق وبيان مدى اتساقها مع خطة التنمية القومية للأعوام (٢٠١٠ . ٢٠١٤) دراسة مقدمة إلى هيئة المستشارين في مجلس محافظة بابل"، جدول رقم ٤.

[٨] By Resource, www.unesco.org/education/desd

[٩] الشهري، ٢٠٠٧: ١٩). الشهري، علي سليمان (٢٠٠٧). العلاقة بين التعليم والعمل في واقع متغير. دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم. عمّان (١٩– ٢٤).

[١٠] TAYLlOR, S., BOGDAN, R. *Introduction to Qualitative Research Methods*, New York : John Wiley sons,١٩٩٧,

[١١] الزيات،محمد عواد،(٢٠٠٧)، أطار مقترح لضمان الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية،مجلة اتحاد الجامعات العربية ،ع٤٤،ابريل

[١٢] حسان، ٤٩٩١، ص ص٠٣–١٣

[١٣] حسان، حسان محمد (١٩٩٤). "ضبط جودة التعليم: مفهومه، أهميته، وعلاقته بالمدخلات والمخرجات والنظرة النقدية"، ندوة ضبط جودة التعليم العام في دولة الكويت بين الواقع والطموح، الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج وزارة التربية